Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 2| Page 34 – 50 | 2023 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

أثر الحرب العدوانية في التمويلات الاستثمارية في البنوك الإسلامية اليمنية دراسة حالة بنك سبأ الإسلامي الدولي نموذج القوائم المالية للمدة (2010 – 2019)

The Impact of The Aggressive war against Yemen on the Financing Facilitating of the Yemen Islamic Banks a Case Study of SABA Islamic International Bank period of 2010 to 2019

عثمان عمر عوض باذيب
باحث – مركز أبحاث النوع الاجتماعي والتنمية الدولية
جامعة صنعاء ـ اليمن

Othman Omar Awadh Batheeb
Researcher - Gender and International Development Research Center
Sana'a University - Yemen

محمد يحيى يحيى الرفيق
باحث – مركزا أبحاث النوع الاجتماعي والتنمية الدولية
جامعة صنعاء ـ اليمن

Mohammed Yehia Yehia Al-Rafeeq
Researcher - Gender and International Development Research Center
Sana'a University - Yemen

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أثر الحرب العدوانية في التمويلات الاستثمارية في البنوك الإسلامية اليمنية دراسة حالة بنك سبأ الإسلامي الدولي، حيث سنتعرف إلى ذلك الأثر من خلال مؤشرات التمويلات لاستثمارية في البنوك اليمنية الإسلامية ومكوناتها خلال المدة (2010 – 2019)، عن طريق دراسة القوائم المالية لتلك المدة، ولكن بعد دراسة الحرب العدوانية من حيث المفهوم والأسباب والأضرار، وأيضًا بعد دراسة البنوك الإسلامية من حيث المفهوم والتمويلات الاستثمارية وأهميتها، ومن خلال دراسة المؤشرات الخاصة بالتمويلات ودراسة نسب الأرباح السنوية على الودائع والادخارات، ودراسة التمويلات خلال المدة المذكورة أعلاه، فقد توصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات التي من أهمها انخفاض نسبة ربحية الودائع بالريال اليمني من 10.50% في العام 2010 إلى3.01% في العام 2016، وأيضا انخفاض نسبة ربحية الادخارات السنوية بالريال اليمني في البنك من 6.00% في العام 2010 إلى 1.81% في العام 2016 فضلا عن ذلك انخفاض نسبة ربحية الودائع بالدولار من 6% في العام 2010 إلى2.05% في العام 2016، وأيضا انخفاض نسبة ربحية الادخارات السنوية بالدولار في البنك من 3.50% في العام 2010 إلى1.21% في العام 2016 ، كما أنَّ التمويلات الاستثمارية انخفضت من 134.955 مليارًا ريال في العام 2014 إلى77.103 مليارًا في العام 2017؛ مما قلص دور البنك التمويلي **التنموي**، كما قدمت الدراسة العديد من التوصيات التي من أبرزها أهمية التمويلات الاستثمارية للاقتصاد؛ لأنَّه عصب الحياة، والعدوان قضى على البنية التحتية وعلى المصالح واستمراراه يوثر تأثيرًا بالغًا في قرارات البنوك التمويلية، ولأنَّ التمويل البنكي هو متنفس المشاريع بمختلف أحجامها، واستمرار العدوان ينهك المقدرات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: أثر، الحرب، تمويل، بنوك إسلامية.

Abstract:

Objective: This study is to assess the Impact of The aggressive war against Yemen at the financing Performance a Case Study of SABA International Islamic Bank during the period between 2010 to 2019 and to define the financial Islamic banks its development and environmental work.

Methodology: A descriptive financial analytical ratios method used، was chosen، consisted To achieve study objectives.

Results: there is an impact of aggressive war against Yemen on all financing products causing drop and limitation of the activity of the bank environment and development factors.

And found a big drop in deposit local currency ratio from 10،50 in year 2010 to 3.01 in 2016 And a drop in Investing of local currency ratio from 6% in 2010 to 1.81% in 2016

Also found a big drop in foreign deposit account from 6% in year 2010 to 2،05% in 2016 and foreign investing accounts dropped from 3.50% in 2010 to 1.21% in 2016

By the other hand a big drop in total financial accounts from 134.955 billion riyal in year 2014 to 77،103 billion in 2017 all this drops in ratios reduce the banks developing circle

Conclusions: This war destroyed the infrastructure of Yemen and stopped the business and if its continue will cause the most disaster in the world Should avail the liquidity by Central Bank to give the investors more confident to run again the economical circulation.

Key Words: Impact، war، financing، Islamic Banks.

Keyword: impact, war, financing, Islamic Bank.

المقدمة:

إن الحرب العدوانية على اليمن من قبل التحالف بقيادة السعودية والإمارات التي مثلت أدوات قوى الشر العالمية أمريكا وإسرائيل في المنطقة استخدمت كل الأساليب والأسلحة المحرمة ضد بلاد الحكمة، ونتيجة لذلك فقد تأثرت البنوك الإسلامية في عملية التمويلات الاستثمارية بسبب الحرب العدوانية.

ولأنَّ تلك البنوك تعمل على تنمية البلد بشكل تنموي حقيقي، دون أن تتعامل بالفائدة أو بالربا، بل تطبق المشاركة أو المرابحة أو المضاربة وبما يتوافق مع قانون المصارف الإسلامية ومن ثَمَّ تسهم في عملية التنمية المستدامة للبلدان، ولاسيما أنها تحرص على نوعية العميل وتمويل مشاريع تنموية مجتمعية بعيدا عن لغة الأرقام التي تعظمها البنوك التجارية التي تسببت في عام 2009 بأكبر جائحة اقتصادية عالمية (Momni، 2020: 12)

وأن عدد البنوك الإسلامية في الجمهورية اليمنية قليلة إلا أنها أدت دورًا كبيرًا في عمليات التمويلات الاستثمارية في العديد من المشروعات التنموية، ومنها على سبيل المثال بناء المدن السكنية، وأيضا تمويل المشروعات الزراعية والمشروعات الصناعية وغيرها من المشروعات التنموية.

وبما أن القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية يتكون من 18 مصرفاً تجارياً، منها 5 مصارف إسلامية، وتتسم السوق المصرفية في اليمن بتركزها حيث تمتلك أربعة مصارف فقط حوالي 60 في المائة من إجمالي عدد فروع المصارف أما على المستوى الجغرافي تستحوذ 4 محافظات على حوالي 75 في المائة من إجمالي عدد فروع المصارف العاملة في اليمن، (تقرير البنك المركزي،202012).

مشكلة الدراسة:

نظرا إلى أنَّ اليمن واجهت حرب عدوانية من قبل التحالف بقيادة السعودية فد أدى ذلك إلى أنَّ البنوك الإسلامية تواجه صعوبة في عمليات التمويلات الاستثمارية داخل البلاد الأمر الذي أثر بشكل كبير على عملية التنمية، لاسيما أن جميع موظفي الدولة لا يتقاضون مرتباتهم منذ 8 سنوات؛ مما جعل معظم البنوك الإسلامية بشكل خاص والبنوك التقليدية بشكل عام لا تقدم أي تمويلات استثمارية بسبب عدم الاستقرار وحدوث التضخم الذي زاد الطين بله؛ مما أحدث خللًا في جانت التمويلات الاستثمارية جعلها تكاد تنعدم، ومن ثمَّ فإن هذه الدراسة سوف تحاول أن توضح المشكلة في التساؤلات الآتية:

ما أثر الحرب العدوانية في التمويلات الاستثمارية في البنوك الإسلامية اليمنية؟

ما أثر الحرب العدوانية في نسب ربحية ودائع البنوك الإسلامية اليمنية؟

ما أثر الحرب العدوانية في نسب ربحية ادخارات البنوك الإسلامية اليمنية؟

فرضيات الدراسة:

1. لا يوجد أثر للحرب العدوانية في تمويلات بنك سبأ الإسلامي الدولي
2. لا يوجد أثر للحرب العدوانية في نسب ربحية الودائع بالعملة المحلية وبالعملات الأجنبية لبنك سبأ الإسلامي الدولي.
3. لا يوجد أثر للحرب العدوانية في نسب ربحية الادخارات في بنك سبأ الإسلامي الدولي.

أهداف الدراسة:

1. التعرف إلى أثر الحرب العدوانية في التمويلات الاستثمارية في البنوك الإسلامية.

2. التعرف إلى آلية التمويلات الاستثمارية في البنوك اليمنية الإسلامية ومكوناتها.
3. التعرف إلى المؤشرات الخاصة بالتمويلات (نسبة الأرباح السنوية إلى الودائع والادخارات ودراسة التمويلات) .

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تعالج موضوع مهم، يتمثل في أثر الحرب العدوانية على التمويلات الاستثمارية في البنوك الإسلامية اليمنية، حيث إنَّ تلك البنوك واجهت العديد من الصعوبات، أهمها انخفاض نسب ربحية الودائع والادخارات، وأيضا انخفاض المنتجات الخاصة بالتمويلات الاستثمارية لعدم وجود الاستقرار الاقتصادي والسياسي، الأمر الذي كان له تأثير سلبي في حالة البنوك لاسيما في جانب تقديم التمويلات الاستثمارية.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي لدراسة أثر الحرب العدوانية في التمويلات الاستثمارية في البنوك الإسلامية اليمنية للمدة 2010 حتى 2019، حيث سنتطرق الحرب العدوانية من حيث المفهوم والأسباب والأضرار، ومن ثم ندرس البنوك الإسلامية وأهميتها وتمويلاتها الاستثمارية، وأخيرا نستعرض أثر الحرب العدوانية على التمويلات الاستثمارية من خلال تحليل المؤشرات المالية خلال ما قبل الحرب وأثناء الحرب.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (شاهين، 2021) بعنوان "علاقة ادارة المخاطر الربحية حالة ميدانية البنوك التجارية بفلسطين" هدفت إلى تحديد العلاقة بين إدارة المخاطر الائتمانية التمويلية والربحية في البنوك التجارية بفلسطين للمدة (2013 – 2019) استخدم الباحث المنهج الكمي الوصفي التحليلي لأربعة متغيرات، وهي العائد الربحي على الاصول والعائد على حقوق الملكية والقروض وكفاية رأس المال، استنتجت الدارسة أن هناك علاقة عكسية بين المخاطر والربحية.

2- دراسة (الرفيق، 2008) بعنوان "أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنموية في الجمهورية اليمنية دراسة تحليلية قياسية"، هدفت الدراسة إلى معرفة إسهامات البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، استخدم الدراسة المنهج التحليلي القياسي، وأظهرت الدراسة أن نسبة إسهامات البنوك في التنمية الاقتصادية تتكون في أربعة بنوك إسلامية تصل إلى53.8% في العام 2007 مقابل 12 بنكا تجاريًا بنحو 46.2% لنفس العام، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ المصارف الإسلامية لها دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية يصل أثرها إلى85% في الناتج الكلي.

3- دراسة (مصطفى، 2005) بعنوان " تقويم تطبيق صيغتي بيع المرابحة والمشاركة في الجهاز المصرفي السوداني نموذج بنك التضامن الإسلامي ومجموعة بنك الخرطوم وبنك السودان المركزي"، هدفت الدراسة إلى وضع انسب الحلول الناجحة للتطبيق لبرامج التمويل بالمشاركة والمرابحة تطبيقا لمبدأ الغنم بالغرم خلال سلسلة زمنية لعشر سنوات. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي الوثائقي والوصفي التحليلي للمنتجات التمويلية الإسلامية، أوصت الدراسة ضرورة الانصياع

بالسياسة التمويلية الإسلامية الشرعية وتجنب التمويلات الوهمية.

4- دراسة (A Tiser،Momni ، 2020) بعنوان "مقارنة بين اقتصاديات البنوك الربوية والإسلامية والبنوك التجارية خلال الازمات المالية" هدفت الدراسة إلى قياس دور البنوك الإسلامية لمنح التمويلات التنموية للبلاد، انتهجت الدراسة النهج الكمي الوصفي والتاريخي، أظهرت الدراسة آثار المعاملات للبنوك التجارية غير الشرعية السلبية المدمرة والمسببة للازمات للاقتصاد على مر سنوات العشر الأولى للألفية الثالثة.

1- الحرب العدوانية على اليمن (أسبابها – أضرارها):

1-1 مفهوم الحرب العدوانية:

تشير إحدى الدراسات إلى أنَّ العدوان يمثل نزاعًا مسلحًا بين دولتين او أكثر لأسباب متعددة تستخدم فيه جميع الوسائل العسكرية وغيرها؛ لأجل السيطرة على الطرف الأضعف في العدوان، أما النزاع حالة من التنافس الخاص بين البشر على الثروات أو الحصول على الميزات أو مناصب لاتخاذ القرارات، حيث يكون أطرافه على عِلم بوجود الاختلافات في المواقف المستقبليّة المحتملة، ويضطر أحد الأطراف إلى تبّني واتخاذ مواقف لا تتوافق مع مصالح الطرف الآخر. (الحاج ،2022: 133).

وبحسب تعريف الأمم المتحدة لمفهوم الحروب المسلحة الدولية أو غير الدولية في بنودها السادس والسابع على هذا الأساس التي تعرف الحرب أنها" الحرب المسلح بين دولتين أو أكثر في إطار القوانين والأعراف الدولية، ويتأثر حجم العدوان بحجم أهدافه فكلّما كان الهدف كبيراً كان العدوان أكبر" (Farrow، 1984: 145)

ويشير الحاج إلى أنَّ تعريف العدوان في الأعراف الدولية منذ العام 1974 م، وقرار الجمعية العامة رقم (3314) لتعريف العدوان أنه " ضرب أو حصار على موانئ دولة ما أو على سواحلها من قبل القوات المسلحة لدولة أخرى، وقيام القوات المسلحة لدولة ما بمهاجمة القوات البرية أو البحرية او الجوية أو الأسطولين البحري والجوي لدولة أخرى، كأعمال تخريبية وبناء على التوصية اللجنة السادسة وكلها منطبقة في أزمة اليمن الأخيرة التي لا يمكن أن يصفها أي مبدأ قانوني إلا بالعدوان" (الحاج، 2022: 24).

1-2 أسباب الحرب العدوانية على اليمن:

نظراً إلى أنَّ اليمن تقع في منطقة جغرافية متميزة وبها كل مقومات التنمية، فضلا عن ذلك فإن فيها مخزونًا استراتيجيًا من الثروات فقد أدى ذلك إلى وجود مطامع من قبل الدول الكبرى التي جعلت أدواتها في المنطقة تلهث وراء تلك الثروات عن طريق العدوان؛ إذ إن اليمن دولة من أعرق الدول بالعالم، فهي أصل السامية العربية، مشتق اسمها من يمنات، وهي يمين الكعبة، لها موقع استراتيجي بين قارتي آسيا وإفريقيا، بها مضيق باب المندب البوابة الفاصلة بين شرق العالم وغربه، من يتحكم بالمضيق فقد امتلك كل اقتصاديات العالم، وبها مناخات العالم الخمسة قلما تكون في بقعة صغيرة مساحتها 555 كلم مربعًا، ومن نعم الله على اليمن أن جعلها إقليمًا زراعيًا، تربته من أجود أنواع التربة الصالحة للزراعة، وبها مختلف المعادن النفيسة والمخزونات النفطية غير المكتشفة والغاز الطبيعي بمخزونات اقتصادية كافية لإسعاد الثلاثين مليونًا هم سكان اليمن؛ فأصبحت مطمعًا

للغزاة، ومازالت الكنوز لم تكتشف إلى يومنا (المسلمي، 4:2018).

وقد حاول الأحباش منذ القدم احتلال اليمن، ومن بعدهم العثمانيون؛ فتبعثرت فيه أطماعهم، ومن بعدها فشل المحتل البريطاني وهو في أوج عظمته بإمبراطوريته التي كانت لا تغيب عنها الشمس، ولحق به المحتل السوفياتي كأكبر دولة بالعالم وقتها؛ فسميت اليمن مقبرة الغزاة، والشعب اليمني هو الوحيد المشهود له بالإيمان والحكمة من النبي الأعظم وخير جند الله في الأرض (الحاج، 2022، 212).

وبسبب المطامع الحديثة لقوى الشر العالمية الحديثة من أمريكا فبحلول 26 مارس/آذار لعام 2015 استغل التحالف التباينات السياسية وقام بالعدوان على بلاد الايمان بقيادة جارات السوء السعودية والإمارات فانقسمت البلاد لفئتين وتمتد رقعة العدوان لتشمل البلاد بأسرها ولأنَّ العدوان هو ضرب أو حصار على موانى دولة ما او على سواحلها من قبل القوات المسلحة لدولة اخرى كأعمال تخريبية فالقرار رقم (2216) في مايو 2015 لا يعطي لأي دولة بالضرب والاعتداء على مصالح اليمن كما أنَّ تاريخه كان أثناء العدوان بمدة زمنية طويلة تتحمل فيه كامل الدول المتسببة كما حصل في تاريخ الشعوب وبقرارات الامم المتحدة السابقة في تسوية الحرب العدوانية.

3-1 أضرار الحروب العدوانية على التنمية الاقتصادية:

من المعلوم بان الحرب تودي إلىاعاقة حركة التنمية بسبب هروب الاستثمارات الداخلية ومنع تدفق الاستثمارات الأجنبية على الدولة محل العدوان نظرا لإمكانية تدمير المنشآت الاقتصادية وتدمير البنية الاساسية اللازمة لتطوير العمليات الاقتصادية بالإضافة إلى خلق أعباء جديدة تتمثل في عمليات الإغاثة اللازمة لضحايا العدوان لأغلب الدول الإفريقية في صورة إنفاق عسكري، في حين وصلت متوسطات الإنفاق العسكري إلى الثلث من الناتج القومي الإجمالي في دول العالم الثالث، بل وصل إلى93 من الناتج القومي أو بنسبة 80 بالمية. (Farrow،1984 : 321)

كما أنَّ للحرب مخاطر على النظام الاقتصادي للدولة، حيث تتعرض الأنظمة المالية المركزية المتمثلة في البنك المركزي بكاملها إلى الشلل التام وضعف بسبب الموارد العامة، ونتيجة لذلك يظهر أن الادخارات بالكامل تجير لصالح المستفيدين من الحروب، فلا خطط للتنمية ولا حتى أدنى درجات المعيشة، ويعجز المصرف المركزي عن تمويل مشاريع أخرى بسبب شح السيولة، ونقص إيرادات البلاد وتعطيل الناتج القومي بالكامل، وتتحول إيرادات كافية الدولة لأحد أطراف العدوان، وقد تكون موزعة بنظام الحصص الكوتا (Quotas) (ربيع، 2020، 134).

وفيما يتعلق بأضرار الحرب العدوانية على اليمن فقد أدت تلك الحرب العدوانية إلى نفاذ كامل للاحتياطات التي كانت تسند ذلك الشعب الفقير، فمن مؤشرات التنمية المستدامة العالمية نجد أن اليمن في المراتب المتدنية، حيث يعيش شعبه بنسبة 48% بحالة فقر ونزوح يقع في المرتبة 180 من بين 190 دولة في مؤشرات التنمية البشرية (ربيع، 2022: 149) من بلدان العالم منه تحت خط الفقر العالمي المحدد بدولارين يوميا لكل فرد؛ فأصبحت العملة متهاوية، ووصلت الإيرادات العامة للصفرية، فأصبح أكثر من مليون موظف بلا راتب، وهم موظفي الدولة

بلا دخل بالإضافة إلى معاناة البلاد، فقد تعرضت البنية التحتية لنصف مليون غارة دمرت البنى التحتية بالكامل، سواء المصانع أم المزارع أم المطارات أم الموانئ أم محطات توليد الكهرباء أم الطرق أم الجسور أم كليات المجتمع أم خزانات المياه وشبكاتها أو المنازل، وكل ذلك خلف كابوسا لدى أفراد المجتمع بالإضافة إلى ما تتحمله من اعباء كلفت الاقتصاد اليمني ازمات اقتصادية كبيرة فمن الناحية الانسانية حيث فقد ربع مليون طفل من حديثي الولادة الغذاء، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الوفيات بمعدل طفل كل عشر ثوانٍ وثلاثة آلاف طفل مصاب بالسرطان، فالخسائر البشرية في عدد المدنيين القتلى بلغ حوالي 10،768 قتيل كما أنَّ عدد الجرحى منذ عام 2015– حوالي 394 الف جريح، فضلا عن ذلك بلغ عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية حوالي 2.2 مليون طفل، Ansi، (2020:44)

كما أنَّ عدد الأشخاص الذين نزحوا قسراً من ديارهم بسبب الحرب العدوانية أربعة ملايين مواطن، وبلغ عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية 22.2 مليون فرد، كما أنَّ هناك آلاف المحتجزين في شبكة من السجون السرية لدى دول تحالف العدوان (www.ehcrd.org) مركز عين الإنسانية للحقوق والتنمية صنعاء 2–8–2022 الساعة 8:52 ص2 من إحصائيات المركز كيم شريف ومجموعة حقوقيين

2– البنوك الإسلامية (تمويلاتها الاستثمارية – أهميتها):

2–1 ماهية البنوك الإسلامية:

البنوك هي مؤسسات نقدية تعمل على قبول الودائع من المساهمين، ثم استثمارها بالقروض في مجالات استثمارية مربحة ويعرفها البنك المركزي أنها مؤسسة مالية تعني بالأعمال المصرفية لقبول الودائع ومنح الائتمان بما يسمى بخلق النقود، أما البنوك الإسلامية فهي: مؤسسات نقدية تعمل على جلب الموارد الاقتصادية وتوظيفها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ودراسة عن المشروعات الأكثر نفعا للمجتمع وليس الأكثر ربحا(تقرير البنك المركزي،2000:14).

وظيفة البنوك التقليدية تعمل كالميزان ذي الجناحين، تأخذ من المودعين الأموال مع إغرائهم بتحقيق فائدة إيداعات مدينة، ثم تمنح القروض استثمار تلك الأموال المجمعة من المودعين وإقراضها بفائدة دائنة محتسبة على المستثمرين في صيغة تمويلات، ويحقق البنك ربحه فيما بين النسبتين، أما البنوك الإسلامية فرسالتها التنموية للمجتمع حتى لو كانت وظيفتها جلب الأموال ثم إقراضها، أو بما يسمى بخلق النقود، إلا أنها تتميز بالميزات التنموية الحقيقية، كما أنَّها لا تتعامل بالربا وإنما لها صيغ خاصة، كالمشاركة أو المرابحة أو المضاربة أو السلم أو الاستصناع (الغريب، 2014:121).

بنك سبأ الدولي الإسلامي:

بنك سبأ الدولي الإسلامي: افتتح في 1997/4/4م، ويبلغ رأسماله المدفوع حالياً (10) مليارات ريال يمني، بما يعادل حوالي (50) مليون دولار أمريكي، ومقره الرئيس في العاصمة صنعاء وله ثمانية عشر فرعا ومكتبا في المدن الرئيسة، وهو عبارة عن مجموعة مساهمين من أهمهم (ICD)، وهو الذراع الاستثماري للقطاع الخاص للبنك الإسلامي للتنمية رائد القطاعات الإسلامية في العالم، وكذلك بنك دبي الإسلامي، ويمتلك ،6400 وهو أكبر شريحة مساهمة في البنوك

الإسلامية اليمنية، وتعتمد نسب المشاركة بالأرباح بحسب العقود الإسلامية التي تعد الربح السنوي هو مشاركة المستثمر في أسهم البنك؛ فيظهر كأنه يقتسم الربح مع المصرف الإسلامي خلال السنة الميلادية من ربح وخسارة في نتائج الأعمال دون أن يكون هناك شبهة ربا أو عقود مقامرة او مغامرة كما تأمرنا شريعة الإسلام.

طبيعة العقود الإسلامية في بنك سبأ:

أ- عقود اقتسام الأرباح ونتيجة الأعمال بين البنك الإسلامي والمساهم بالطريقة الإسلامية، فتختلف ربحا او خسارة اعتمادا على نتائج الأعمال باخر السنة.

تعد العقود الإسلامية الأرباح من أهم النسب البنكية؛ إذ إنها الرابط الذي يربط المساهم بالطريقة الإسلامية مع البنك مع الجمهور، سواء كان صاحب وديعة أم ادخار، فهي انعكاس لنتيجة أعمال البنك خلال السنة الميلادية، يقسمها البنك الإسلامي إلى عدد المساهمين في البنك وهؤلاء المساهمين هم من تعتمد عليهم البنوك في اجتذاب السيولة النقدية التي تعكس حجم الاستثمارات البنكية وحجم التمويلات، كما أنَّ المستفيدون بالتمويلات البنكية يراقبون تلك النسبة بحرص، فهي تدل على كفاءة البنك في ادارة الاصول المالية ومتى كانت النسبة عالية تدل على كفاءة نسبة حقوق اصحاب عائد الاستثمارات المطلقة والادخار إلى حجم اصول البنك المالية. (www.saba.com). تاريخ الزيارة يوم 5-8-2022 الساعة 52:18.

2-2 التمويلات الاستثمارية في البنوك الإسلامية.

يعتمد التمويل البنكي على علم وفن إدارة المال، فهو علم لأنه مبني على نظريات وقواعد معمول بها في اتخاذ قرارات المالية كافة، وفن لأنَّ تطبيق هذه النظريات والقواعد يختلف من شخص إلى آخر؛ مما يؤدي إلى وجود فروق في نتائج اتخاذ القرارات المالية (رحمة،2020: 12).

ويشير مصطلح "التمويل الإسلامي" إلى تقديم الخدمات المالية طبقا للشريعة الإسلامية بلا "الربا" (الفائدة المحرمة) ، ولا "الغرر" (عدم اليقين المفرط)، ولا "الميسر" (القمار)، وعمليات البيع على المكشوف أو أنشطة التمويل الضارة بالمجتمع وأفراده (حميد الدين،2021: 112).

كما يشير مصطلح التمويل الإسلامي، وعلى نحوٍ أدق "التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية"، إلى الخدمات المالية التي تتم وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتقوم الممارسات المالية الإسلامية الأساسية على مبدأ إسلامي أساسي، وهو أن المال ليس في حد ذاته أصل من الأصول المنتجة (ليس مصدرًا للكسب في حد ذاته)، وليس هذا فحسب، بل إن المبادئ الأساسية لنظام التمويل الإسلامي تشدد على العوامل الأخلاقية والأدبية والاجتماعية والدينية وقدسية العقود لتشجيع وتعزيز المساواة والعدل لما فيه صالح المجتمع بأسره (الغريب، 2014: 128).

لذلك فان ما يميز التمويل من البنوك الإسلامية عن التمويل من البنوك التقليدية (الربوية) يتمثل في النقاط التالية: (شاهين، 2021: 16).

أ- تقاسم المخاطر: لأنَّ الفائدة محرمة، فأصحاب الأموال يصبحون مستثمرين بدلًا من دائنين.

ب- تحريم سلوك المضاربة: لا يُشجع النظام المالي الإسلامي الاحتكار، ويحرم المعاملات التي تنطوي على أقصى درجات عدم التأكد والمقامرة والمخاطر.

ت- قدسية العقود: يتمسك الإسلام بالالتزامات التعاقدية ووضوح وشفافية المعلومات، ففي عقود البيع مثلًا: يجب أن يكون المنتج أو الخدمة التي تُباع أو تُشترى واضحة لكلا الطرفين، وتهدف هذه الميزة إلى الحد من مخاطر المعلومات غير المتماثلة والمخاطر المعنوية.

ث- تمويل الأنشطة المتوافقة مع الشريعة: فمحرم على المسلمين الربح من الأنشطة التي تعد غير أخلاقية، كالخمر، المقامرة، المواد الإباحية.

كما توجد أوجه تشابه بين التمويلين (الإسلامي والربوي) من حيث تقييد المستفيد من التمويل بنوع الاستثمار الذي يريده رب المال كذلك يهدف صاحب المال بالاسترباح بماله، حصر القرار الاستثماري بالمستفيد من القرض بالنسبة للتمويل الربوي وبالمضاربة للإسلامي.

تكمن صيغ المشاركات بمشاركة البنك لعميلة في المشاريع، أما صيغة المرابحة للأمر بالشراء، حيث يشتري المصرف السلعة، ثم يحوزها ويقبضها، ثم يبيعها للمشتري النهائي، وتظهر هنا مزاحمة المصرف للتجار على هذا النحو بالنظر إلى الأصول المالية التي يتمتع بها المصرف ويشابهها المشاركة، أما عن صيغ البيوع صيغة السَّلم: بيع موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلاً فهو من أكثر البيوع ملائمة لتمويل النشاط الزراعي؛ إذ يقدم المصرف التمويل اللازم للمزارعين الذين يتوقع أن تتوفّر منتجاتهم الزراعية ويتيح لهم، من ثَمَّ تغطية المدة الفاصلة بين بدء الإنتاج وموسم الحصاد حيث تقوم المصارف الإسلامية بتملّك الموسم الزراعي، ثم تبيعه بسعر أعلى، (حميد الدين، 2021، 123).

صيغة الاستصناع: (المصانعة) طلب عمل شيء خاص، على وجه مخصوص، مادّته من الصانع، حيث اتجه المستثمرون إليه في بناء السفن وتصنيع الطائرات المدنية وتجهيز الآلات وصناعة السيارات. كما أنَّ صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك): وذلك أن يؤجر المصرف شيئًا استعماليًا، وهو ما ينتفع به مع بقاء عينه، وتسمى –أيضاً– السلع المعمّرة أو الأصول الثابتة – إلى العميل بأقساط معينة ومحدّدة الآجال، ومن ثَمَّ يتيح هذا الأسلوب الاستثماري العميل هامش حرية أكبر في اختيار الأصول (www.islamweb.net/ar/article/16545) زيارة بيوم 8-8-2022 الساعة 125

3-2 أهمية البنوك الإسلامية:

تسعى البنوك الإسلامية إلى تنمية المجتمعات بمنتجات تمويلية تهدف إلى المشاركة في المشاريع، او البيوع الاستثمارية انبثق التمويل الإسلامي من كونه سوقاً للنخبة إلى صناعة مزدهرة سريعة النمو في كافة أنحاء العالم، فظهرت نتائج نجاح دور البنوك الإسلامية التنموي في دول العالم الإسلامي، حتى في دول العالم الغربي فقد أنشئت أكثر من 500 مؤسسة ملتزمة بالشريعة خلال السنوات الثلاثين الماضية وهي منتشرة في 75 بلد وبحجم سوقي يبلغ 13 تريليون دولار أمريكي وبنمو سنوي يقدر بنحو 15% بنمو متزايد (حميد، 2022: 112).

ومن أسباب تميز البنوك الإسلامية هناك الكثير من الأسس والمعايير المتعارف عليها التي تساعد في تفادي التعثر المالي، ما يعرف بالعناصر الخمس (5cs) التي تتوافق مع القاعدة الفقهية في المعاملات وهي "الأصل في المعاملة الإباحة ما لم يرد نص مقيداً أو محرم" (مصطفى، 11:2005).

1-شخصية العميل character ووضعه القانوني وطبيعته وسمعته وخبرته وكفاءته في تسيير المشروع.

1- المركز المالي للعميل CAPITALويشمل تحليلاً للميزانية لتحديد الموقف من العملية الاستثمارية.

2- قدرة العميل CAPACITYوالمتمثلة في معرفة قدرة على الوفاء بالسداد.

3- الضمانات الإضافية Collecting ترتكز على نوع وحالة وقيمة الضمان المقدم ومدى قابليته للبيع وسهولة إجراءات تسيله لتحديد قرار منح التمويل من عدمه.

4- الظروف المحيطة بغرض التمويل CONDITIONS، وترتكز بالظروف الاقتصادية المتعلقة بقطاع المشروع.

ويشير (حميد، 2022 :153) إلى مميزات أخرى للبنوك الإسلامية، حيث إنَّ طبيعة النظام المصرفي الإسلامي قائمة على الالتزام بالأحكام الشرعية في المعاملات المالية تجعل المشاركة في الربح والخسارة (الغنم والغرم) ولذلك فان أهم ما يميز البنوك الإسلامية عن غيرها يتمثل فيما يلي:

1) عدالة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع لأنَّ الربا يضمن غنم طرف دائما وأبدًا بينما يضمن فائدة محتملة للطرف الآخر إذ قد يخسر أو يربح.
2) تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية× لأنَّه يحول المصرف إلى شريك في العملية الإنتاجية مما يدفعه إلى التدقيق والتحقيق في دراسات الجدوى الاستثمارية.
3) زيادة الناتج القومي بتوجيهه للموارد الاقتصادية في أفضل استخداماته.
4) زيادة معدل التراكم الرأسمالي والاستقرار الاقتصادي.

4- أثر الحرب العدوانية على الربحية والتمويلات الاستثمارية.

4-1 أثر الحرب العدوانية على ربحية الودائع والادخارات السنوية:

في الجدول رقم (1) يظهر من خلال البيانات الواردة فيه أن نسبة ربحية الودائع السنوية بالريال اليمني خلال المدة (2010 -2019):

أ) كانت ما بين 10.50% كحد أعلى في العام 2010، وما بين 3.01% كحد أدنى في العام 2016، ويرجع ذلك إلى أنَّ العام 2010 كانت اليمن في حالة استقرار ولا يوجد فيها أي نزاعات أو حروب، بينما يرجع انخفاض نسبة ربحية الودائع في العام 2016 إلى وجود الحرب العدوانية وعدم الاستقرار وعدم وجود مرتبات الموظفين، وإلى سحب معظم أصحاب الودائع أموالهم، وأيضا عدم وجود تمويلات استثمارية داخل البلد.

ب) يتبين من الجدول بان نسبة ربحية الادخارات السنوية بالريال اليمني في البنك كانت ما بين 6.00% كحد أعلى في العام 2010 وما بين 1.81% كحد أدني في العام 2016 ويرجع ذلك إلى أنَّ البنوك أظهرت أن عام 2015

وهو العام الذي حدث فيه الحرب بانها حققت أعلى ربحية للادخارات، وهذا فيه نوع من الدافع أو التشجيع للمودعين بان الحرب لن تؤثر، ولكن من خلال البيانات الواردة في الجدول اتضح أن نسبة ربحية الادخارات السنوية كانت منخفضة أثناء الحرب نتيجة عدم وجود الاستقرار.

كما يتبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (1) بان نسبة ربحية الودائع السنوية بالدولار خلال المدة (2010 –2019):

أ) كانت ما بين 6% كحد أعلى في العام 2010، وما بين 2.05% كحد أدني في العام 2016، ويرجع ذلك إلى نفس الأسباب التي سبق ذكرها أعلاه بالنسبة للريال اليمني، بينما يرجع انخفاض نسبة ربحية الودائع في العام 2016 إلى ما سبق ذكره سابقاً حول الريال اليمني.

ب) يتبين من الجدول أن نسبة ربحية الادخارات السنوية بالدولار في البنك كانت ما بين 3.50% كحد أعلى في العام 2010 وما بين 1.21% كحد أدنى في العام 2016 وفي العام 2017، ويرجع ذلك إلى أنَّ البنوك تأثرت بشكل كبير بسبب الحرب العدوانية على اليمن.

جدول رقم (1):

نسب الربحية للودائع والادخارات للمدة (2010 – 2019) بالريال اليمني وبالدولار:

السنوات	ربحية الودائع السنوية بالريال %	ربحية لادخارات السنوية بالريال%	ربحية الودائع السنوية بالدولار %	ربحية الادخارات السنوية بالدولار%
2010	10.50	6.00	6.00	3.50
2011	7.85	4.00	3.03	1.75
2012	8.05	4.85	3.25	1.91
2013	8.25	4.97	3.30	1.94
2014	8.30	5.00	3.56	2.10
2015	3.14	1.89	3.03	1.78
2016	3.01	1.81	2.05	1.21
2017	4.00	2.44	2.07	1.21
2018	4.02	2.01	2.50	1.26
2019	4.02	2.01	2.50	1.26

المصدر: إعداد الباحث المستنتجة من القوائم المالية لبنك سبأ الإسلامي الدولي خلال المدة من 2010 حتى 2019 من تقارير مدققي الحسابات المستقلين.

ولتحليل تلك المؤشرات في الجدول رقم (1) بشكل أكثر دقة سوف تستعرض الدراسة التحليل خلال ما قبل الحرب أي للمدة 2010 إلى2014 لتوضيح تلك المؤشرات لكل من نسبة أرباح الودائع ونسبة أرباح المدخرات على النحو الاتي:

أولا نسب ربحية الودائع والادخارات للمدة 2010 – 2014:

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (1) التي كانت قبل الحرب العدوانية على اليمن ما يلي:

1- نسبة ربحية الودائع والادخارات بالريال اليمني:

أ) اتضح أنَّ أعلى نسبة لربحية الودائع بالريال اليمني كانت في العام 2010 حيث بلغت 10.50% ، في حين كانت 7.85% كحد أدنى في العام 2011، ويرجع ذلك الانخفاض إلى احداث

2011 التي كانت فيها ثورة الربيع العربي داخل اليمن، ورغم ذلك كانت نسب الأرباح لبقية الأعوام لتلك المدة على الودائع أكبر من 7%، ويعود ذلك إلى أنَّ اليمن خلال المدة 2010 -2014 في حالة عدم وجود الحرب العدوانية على اليمن.

ب) تبين أن أعلى نسبة لربحية الادخارات بالريال اليمني كانت في العام 2010 حيث بلغت بنحو 6%، في حين كانت نسبة ربحية الادخارات 4% في العام 2011 كحد أدنى، ويعود ذلك الانخفاض إلى احداث الربيع العربي أيضا، إلا أن نسب ربحية الادخارات لبقية الأعوام أكبر من 4%.

2- نسبة ربحية الودائع والادخارات بالدولار:

أ) يظهر من خلال البيانات بان أعلى نسبة لربحية الودائع كانت في العام ،2010 حيث بلغت 6%، في حين كانت أدنى نسبة في العام 2011، حيث بلغت حوالي 3.03%، ويرجع ذلك الانخفاض في هذا العام إلى احداث الربيع العربي في اليمن، كما أنَّ نسبة الأرباح لتلك الودائع في بقية السنوات أعلى من 3%، وهي تعد منخفضة نوعا ما بالمقارنة مع العام 2010.

ب) تبين من البيانات أن أعلى نسبة ربحية للادخارات كانت 3.50% في العام 2010، بينما أدنى نسبة ربحية للادخارات كانت 1.21% في العام 2016، ويرجع ذلك إلى ما تم ذكره سابقا حول نسبة ربحية الودائع.

ثانيا نسب الودائع والادخارات للمدة 2015-2019

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (1) التي كانت أثناء الحرب العدوانية على اليمن ما يلي:

1- نسبة ربحية الودائع والادخارات بالريال اليمني

أ) يظهر أن أعلى نسبة لربحية الودائع بالريال اليمني كانت في عامي 2018 و 2017 حيث بلغت 4.02% ، في حين كانت 3.01% كحد أدنى في العام 2016، ويرجع ذلك الانخفاض إلى تأثير الحرب في العام2015 التي كانت في 26 مارس 2015 حيث تم العدوان على اليمن بشكل مفاجئ؛ مما أدى إلى تخوف أصحاب رؤوس الأموال وسحب ودائعهم من البنوك.

ب) تبين أن أعلى نسبة لربحية الادخارات بالريال اليمني كانت في العام ،2010 حيث بلغت بنحو 6%، في حين كانت نسبة ربحية الادخارات 1.81% في العام 2016 كحد أدنى، ويعود ذلك الانخفاض إلى العدوان المفاجئ على اليمن في 26 مارس 2015م.

2- نسبة ربحية الودائع والادخارات بالدولار:

أ) يظهر من خلال البيانات أن أعلى نسبة لربحية الودائع كانت في العام 2015 حيث بلغت 3.03%، في حين كانت أدنى نسبة في العام ،2016 حيث بلغت حوالي 2.05%، ويرجع ذلك الانخفاض في هذا العام إلى أحداث الربيع العربي

في اليمن، كما أنَّ نسبة الأرباح لتلك الودائع في بقية السنوات أعلى من 2%، وهي تعد منخفضة نوعا ما بالمقارنة مع العام 2010.

ب) تبين من البيانات أن أعلى نسبة ربحية للادخارات كانت 1.78% في العام 2015، بينما أدني نسبة ربحية للادخارات كانت 1.21% في العام 2016، وفي العام 2017، ويرجع ذلك إلى ما سبق ذكره سابقا حول نسبة ربحية الودائع.

4-2 أثر الحرب العدوانية على التمويلات الاستثمارية:

على الرغم من ان بنك سبأ الإسلامي الدولي قد أسهم بشكل ملحوظ في عملية التمويلات الاستثمارية خلال المدة 2010 -2019 وتشير البيانات خلال ما قبل الحرب العدوانية على اليمن إلى أنَّ هناك نموًا متصاعدًا في تقديم التمويلات الاستثمارية لدرجة أن البنك حصل على جائزة أفضل بنك يمنى في نتائج الأعمال، لاسيما أنه وصلت نسبة أرباح الودائع بالريال اليمنى إلى10.50%، في حين وصلت نسبة أرباح الودائع بالدولار إلى6%، وتعد تلك النسب عالية مقارنة بالبنوك الأخرى.

1- التمويلات الاستثمارية قبل الحرب العدوانية:

تشير البيانات في الجدول رقم (2) إلى أنَّ التمويلات الاستثمارية كانت كحد أعلى قيمة في المدة 2010 – 2015 بنحو 134.955 مليار ريال في العام 2014، ورغم ذلك فقد كانت تلك التمويلات لبقية السنوات لنفس المدة في حالة متقلبة، ويرجع ذلك إلى أحداث العام 2011 الذي يظهر فيه أنه كان أدني قيمة حيث بلغت التمويلات الاستثمارية بنحو 106،301 مليارات ريال.

2- التمويلات الاستثمارية أثناء الحرب العدوانية:

يظهر بان التمويلات خلال المدة 2015 -2019 كانت منخفضة حيث كانت كحد أعلى قيمة بنحو 131.121 مليار ريال في العام 2015، في حين أن أدنى قيمة لها كانت في العام 2017 حيث بلغت بنحو 77.103 مليار ريال، وهذا يعنى أن هناك فجوة كبيرة بلغت بنحو 61 مليار ريال، ويعود ذلك إلى انخفاض الودائع وانتقال البنك المركزي إلى عدن وأيضا إلى تخوف المؤسسات المالية ومنها بنك سبأ الإسلامي الدولي من الأوضاع غير المستقرة **ومن** المعلوم بان رأس المال جبان يبحث عن المنطقة التي سوف تحقق أعلى ربحية.

جدول رقم (2) التمويلات الاستثمارية للمدة (2010 – 2019) بالمليار ريال:

السنوات	التمويلات الاستثمارية
2010	122.067
2011	106.301
2012	121.023
2013	134.497
2014	134.955
2015	131.121
2016	89.724
2017	77.103
2018	99.112
2019	97.112

المصدر: من إعداد الباحث القوائم المالية لبنك سبأ الإسلامي الدولي خلال المدة من 2010 حتى 2019 من تقارير مدققي الحسابات المستقلين

4-3 الضمانات المطلوبة لعمل التمويلات

أ-قبل العدوان 2010م إلى2014م

1-كانت الضمانات تعطى للعملات الأجنبية والعملة المحلية وبنسبة تغطية تصل إلى120 بالمية لكل سنة، أما بالعملة الأجنبية فكانت الحيطة في الضمانات المعطاة بنسبة تغطية 140 بالمية كان في استقرار سعر الريال.

2-إن كانت الضمانة بالودائع يجب ان تكون الوديعة بنسبة تزيد عن التمويل المطلوب بقيمة تزيد 120% عن كل سنة اي بمعنى لو كان التمويل بقيمة 10 ملايين والسداد للتسهيل المطلوب 4 سنوات، فيطلب لمن لديه وديعة ويريد تسهيل مقابلها ان تكون وديعته بقيمة 19 مليون وهكذا بالعملات.

3-إن كان الضمان مشروعًا قائمًا فمن التحري البنكي له أن تكون المشاريع مقومة بسعر 130%، أيضا فتقوم دراسة الجدوى على أسس إحصائية صعبة.

4-تطلب الضمانات بتحويل الراتب من صاحب العمل لصاحب التمويل المطلوب أو بضمان تحويل الراتب على ان يكون نسبة التمويل المطلوب لسته إلى سبع رواتب مع التأكيد من صاحب العمل على أن يجري تحويل الراتب للموظف، وتعمل النسبة المطلوب بضمان الراتب على طالب التمويل وفق أسس مدروسة بحيث إنَّ يكون قيمة التمويل اقل من مستحقات صاحب التمويل الأخيرة في نهاية الخدمة.

5-الضمانات بضمان الذهب أو المعادن النفيسة على صاحب التمويل المطلوب رهن ذهب بقيمة أكبر من قيمة تغطية التمويل بنسبة 200 بالمية.

6-أما بضمان السمعة او المكانة الاجتماعية أو الشهرة للتجار وأعيان البلد يتطلب لصاحب التمويل سجلًا ائتمانيًا نظيفًا، وسبق له التعامل مع البنك.

7-تطلب الضمانات بضمانة عقار على بعض العقارات التجارية المشهورة لأصحاب التمويلات فيقيم التمويل وقيمة العقار بالفارق يصل إلى200 بالمية.

8-فيما يتعلق بالضمانات التي في عقود الإجارة او بضمان عقار اجار تمويلي تكون مسهلة لأنَّ العقار من الأساس هو بملكية البنك.

9-تطلب الضمانات المطلوبة في بنك سبأ الإسلامي الدولي على أصحاب الأرصدة الجارية بضمان الرصيد الجاري على ان يقوم صاحب الحساب برهن الحساب الجاري كنوع من التغطية للتسهيل المطلوب ويترك هامش في حدود 200 بالمية.

10-تطلب الضمانات لأصحاب المشاريع القائمة والمشاريع الجديدة وتكون التمويلات في حدود التمويل المطلوب ويترك هامش في حدود 200 بالمية على التمويل وتقيم المشروع القائم مجموعة من المهندسين والاستشاريين للوقوف على إيرادات المشروع القائم او دراسة جدوى للمشاريع الناشئة.

1. (التقارير السنوية لبنك سبأ الإسلامي الدولي لأعوام 2010و 2014 و2016)

ب-الضمانات أثناء العدوان 2015 إلى2019

نظرا لأنَّ العدوان خلف نقصا كبيرا في إيرادات البنك المركزي ولصعوبة الحصول على السيولة في المرحلة الراهنة فلذلك وضع بنك سبأ على التمويلات بعض القيود على الضمانات المطلوبة.

1- امتنعت البنوك عن التمويلات بالدولار لما تشهده الساحة في سعر الصرف من تقلبات إلى خمسة اضعاف.
2- تطلب ضمانة الودائع الجديدة بنسبة تزيد عن التمويل المطلوب بقيمة تزيد 140% عن كل سنة لاسترداد التمويل وتوقفت تماما في السنة الأخيرة، أي بمعنى لو كان التمويل بقيمة 10 ملايين، والسداد للتسهيل المطلوب 3 سنوات فيطلب منه ان تكون وديعته بقيمة 20 مليون وهكذا بالعملات.
3- استبعدت الضمانات بتحويل الراتب من صاحب العمل.
4- الضمانات بضمان الذهب او المعادن النفيسة تطلب الضمانات على الذهب والمعادن النفيسة من البنك على صاحب التمويل المطلوب بحيث تكون قيمة الذهب أكبر من قيمة تغطية التمويل بنسبة 200 بالمية لمشروع قائم على أن تقوم لجنة لدراسة بحصر حجم التدفقات المالية.
5- استبعدت الضمانات على صاحب التمويل بضمان السمعة او المكانة الاجتماعية او الشهرة للتجار وأعيان البلد الكبار إلا في حدود ضيقة جدا، على أن يكون صاحب التمويل لديه سجل ائتماني نظيف وسبق له التعامل مع بنك سبأ الإسلامي الدولي وكان السداد في حينه.
6- استبعدت الضمانات بضمانة عقار تماما بعدما كانت متاحة قبل العدوان لأسباب المخاطرة العالية التي يتحملها البنك من جراء زيادة نسبة التعثر التي تضاعفت لتصل حوالي 6%.
7- استبعدت عقود الإجارة او بضمان عقار اجار تمويلي.
8- استبعدت الضمانات المطلوبة في بنك سبأ الإسلامي الدولي على أصحاب الأرصدة الجارية.
9- تطلب الضمانات لأصحاب المشاريع القائمة والمشاريع الجديدة وتكون التمويلات في حدود التمويل المطلوب ويترك هامش في حدود 200 بالمية (التقارير السنوية لبنك سبأ الإسلامي الدولي لأعوام 2010و 2014 و2016).

الاستنتاجات والتوصيات:

-**الاستنتاجات:** يفضل ربط النتائج بالأهداف، فهل تحققت الأهداف؟

1. إن التمويلات الاستثمارية في البنوك الإسلامية تأثرت تأثيرا سلبيا من جراء الحرب العدوانية على اليمن فانخفضت من 134.955 مليار ريال في العام 2014 إلى77.103 مليار في العام 2017.
2. ان البنوك الإسلامية تسعى إلى تنمية المشروع القائم فعليا، فقبل تمويله تقوم بدراسة العميل وجدارته، ثم بزيارة المشروع وعمل دراسة الجدوى الفعلية بالدراسة المستندية والدراسة على ارض الواقع له والقائمين عليه لأنَّ الهدف هو تنمية المجتمع وليس تحقيق الربح.
3. انخفضت مؤشرات البنوك نسبة ربحية الودائع بالريال اليمني من 10.50% في العام 2010 إلى3.01% في العام 2016، انخفاض نسبة ربحية الادخارات السنوية

بالريال اليمني في البنك من 6.00% في العام 2010 إلى1.81% في العام 2016 من بعد الحرب العدوانية على البلاد.

4. تبين من الدراسة انخفاض نسبة ربحية الودائع بالدولار من 6% في العام 2010 إلى2.05% في العام 2016، وأيضا انخفاض نسبة ربحية الادخارات السنوية بالدولار في البنك من 3.50% في العام 2010 إلى1.21% في العام 2016.
5. تؤكد الدراسة أن للبنوك مؤشرات اقتصادية لقياس الية التمويل البنكي، وهي مؤشرات الربح السابقة ومعدل السيولة ومعدل التمويل لتجني ربحها من الفرق فيما بين المؤشرات والنسب المعطاة.

التوصيات: توصى الدراسة بالآتي:

1. أن صناعة التمويل لها أهمية كبرى في تنمية اقتصاد البلاد بتنمية المشاريع بمختلف احجامها وتنافس المؤسسات التمويلية تفيد المجتمعات والمواطنين والتمويلات الإسلامية؛ فلا بد من منح البنوك الإسلامية دورًا أكبر في العملية التنموية كونها تسهم بشكل أكبر في التنمية الحقيقية.
2. ضرورة وجود الاستقرار السياسي والاقتصادي حتى تستطيع البنوك الإسلامية ان تقوم بدورها التنموي.
3. أهمية التمويلات الاستثمارية للاقتصاد لأنَّه عصب الحياة والعدوان قضى على البنية التحتية وعلى المصالح واستمراره يوثر تأثير بالغ على قرارات البنوك التمويلية ولأنَّ التمويل البنكي هو متنفس المشاريع بمختلف احجامها واستمرار العدوان ينهك المقدرات الاقتصادية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

[1] تقرير البنك المركزي لأداء البنوك (2020).

[2] الحاج، محمد علي، (2022): القانون الدولي دراسة معاصرة حسب نظرة الامم المتحدة، ط2، جامعة صنعاء، مكتبة الصادق، صنعاء، اليمن.

[3] حميد الدين، راجي، "الاقتصاد الإسلامي"، (2021)، الطبعة الثالثة، جامعة صنعاء، دار الفكر المعاصر للنشر، صنعاء، اليمن.

[4] ربيع، فواد محمد، (2020)، "التخطيط والتنمية الاقتصادية"، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن.

[5] رحمة، يوسف محمد احمد، (2020)، "مبادئ الحوكمة المصرفية وأثرها في ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي في البنوك الزراعية السودانية للتنمية المستدامة" acjrs المجلد 1العدد2 ،دراسة تحليلية مالية مجلة العلوم الادارية الاقتصادية، عمان، الاردن.

[6] الرفيق، محمد، يحيى يحيى (2008)، "أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنموية في الجمهورية اليمنية" دراسة تحليلية قياسية"، دراسة منشورة بمجلة جامعة ذمار، الجمهورية اليمنية،

[7] شاهين، ياسر احمد حسن، (2021)، "علاقة ادارة المخاطر والربحية حالة ميدانية البنوك التجارية"، منشورة بمجلة العلوم الادارية والاقتصادية الاردنية محكمة المجلد1 عدد8، acjrs،عمان، الاردن.

[8] الغريب، ناصر أحمد،(2014): "المعلومات في عمليات التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية"، ط2: برنامج صيغ لاستثمار الإسلامية، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية/ مركز الاقتصاد الإسلامي للبحوث والدراسات والاستشارات والتدريب، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

[9] المسلمي، فارع، (2018)، "اعادة تفعيل القطاع المصرفي في اليمن في ظل العدوان منشورات مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية " حلقة نقاشية مع المدراء التنفيذيين لبنوك اليمن التجارية والإسلامية.): صنعاء، اليمن
http://sanaacenter.org/ar/publications

[10] مصطفى، سراج الدين عثمان، (2005)، "تقويم تطبيق صيغتي بيع المرابحة والمشاركة في الجهاز المصرف السوداني"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

[1] Ansi Osama (2020): "Impact of conflict in Yemen on social performance of microfinance institutions in the capital secretariat، Master research published by Sana'a University GDRSC،

[2] Farrow، Edward (1984)، 444 - Farrow's Military Encyclopedia Dictionary late assistant instructor of tactics at the united states military academy west point new york published by author 240 Broadway

[3] Momni، A Tiser (2020) The comparative analysis of posture economics and econometrics in Islam standard of financial crises an intermediate variable" (2020) ،ACJRS Magazine، Financial and Administration science Issued Volume 1No of folder 4 page 48 US.

ثالثاً: المواقع الالكترونية

[1] www.islamweb.net/ar/article/16545
[2] مركز عين الانسانية بصنعاء للحقوق والتنمية، www.ehcrd.com
[3] https://www.sababnak.com